هيئة الأمم المتحدة بعد نصف قرن

بقلم: طيبي بن علي (*)

مقدمة

عندما فتح المسلمون أوروبا في القرن الثامن فكر شارلمان Charlemagne ou Charles 1er le Grand إمبراطور أوروبا الغربية آنذاك في توحيد الأوروبين لمواجهتهم، وبقيت فكرة التوحيد حتى القرن الرابع عشر حيث فكر رجل القانون الفرنسي بيار دبوا Pierre de Bois (1) في إشراك الدول الأوروبية في هيئة دولية، وفي القرن الثامن عشر فكر الأب سان بيار Saint Pierre (2) في إنشاء عصبة الأمم الأوروبية، ولم تجسد هذه الأفكار على أرض الواقع حتى القرن الحالي حيث تكوّنت عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هذه المرّة لم تكن هيئة خاصة بالدول الأوروبية فقط بل لكلّ دول العالم. (3)

قد تسببت الحرب العالمية الأولى في خسائر كبيرة بشرية ومادّية مما دفع المفكرين السياسيين إلى البحث عن طرق ووسائل لمنع مثل هذه الكوارث

(*) جامعة سيدي بلعباس.

مستقبلا، وفي ذلك الوقت إقترح الرئيس الأميركي آنذاك وودرو ويلسن Woodrow Wilson جمعية عامّة للدول لغرض الإستقلال السياسي ووحدة الأراضي للدول الكبيرة الصغيرة وعلى حدّ سواء. (4)

جاءت عصبة الأمم سنة 1918 بهدف الإشراف على الشؤون العامّة للمجتمع الدولي، وكان لديها من السلطات والوسائل ما يمكنها من فرض إحترام قواعد القانون الدولي على دول الأعضاء وغير الأعضاء، ومنع إعتداء الدول على بعضها البعض، والعمل على إستتباب الأمن والسلم فوق الكرّة الأرضية. لكن رغم هذه السلطات والوسائل لم توفق العصبة في منع الحرب وفشلت في ميادين أخرى حتى إنفجرت الحرب العالمية الثانية.

بدأ التفكير من جديد في هيئة أخرى، وجاءت هيئة الأمم المتحدّة عام 1945 على مبادئ المساواة في السيادة بين جميع أعضاءها وفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومنع التهديد بإستعمال القوة ضدّ سلامة الأراضي لأية دولة، وأن لا تتدخل الهيئة في الشؤون الداخلية لدولة ما. (5)

عندما تكونت الهيئة كان أعضاءها 51 دولة، منها خمس دول عربية (6) واليوم إرتفع هذا العدد إلى 185 دولة، كما إرتفع عدد سكان الأرض إلى ما بين 4 و 5 مليار نسمة، أيضا إرتفع عدد موظفي الهيئة إلى ما بين 40.000 و 50.000 موظف، ويصرف على هذه الهيئة ما بين 4 و 5 مليار دولار سنويا. (7)

هل بإرتفاع عدد دول الأعضاء في هيئة الأمّم المتحدة و بإرتفاع مصاريفها وبتجنيد جيش من أحسن الموظفين خبرة وإتقانا للعمل تنجح فيما فشلت فيه عصبة الأمّم من قبل؟

هيئة الأمّم المتحدة في قفص الإتهام

قد وجهت الشعوب المتضرّرة من أوضاع دولية صعبة وأوضاع داخلية ممزقة وأوضاع إقتصادية مزرية وجهت نقدا كثيرا لهيئة الأمّم المتحدة لأنّها لم تستطع أن تنقدها مما هي فيه كالشعب الفلسطيني وغيره، وهناك قائمة منازعات دولية طويلة؛ على الحدود والجزر والبحيرات ومصادر المياه والأنهار وغيرها لم تجد لها الهيئة حلا مرضيا بعد، ذلك مما أدى إلى عدم الإستقرار في العلاقات الدولية، كما تظهر فجوة كبيرة بين المبادئ التي تقوم عليها الهيئة والممارسة اليومية لبعض الدول على الساحة الدولية كإسرائيل وغيرها.

ما زال السلم العالمي مهدد في الشرق الأوسط وغيره، ومازالت الحروب بين الدول ومازالت الأقليات مضطهدة هنا وهناك وما زال الحرمان والمجاعة والجهل والأوبئة تعم على عشرات الملايين من البشر في العالم الثالث. إنّ هذه الشعوب المتضررة فقدت الثقة في الأمم المتحدة على إيجاد حلا لها في المستقبل القريب، وتتساءل ماذا فعلت الهيئة لها؟

لم تقم حرب عالمية ثالثة بعد في ظل هيئة الأمم المتحدة، لكن في نفس الوقت لم تتوقف الحروب بين الدول كالحروب اللإسرائيلية العربية وحرب الفيتنام الأولى والثانية والعدوان الثلاثي على مصر والحرب الليبيا التشادية وحرب الخليج الأولى والثانية وحرب الأحزاب الأفغانية وحرب الطوائف اللبنانية وحرب القبائل الصومالية والحرب العرقية البوسنية وغيرها.

إنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل كان لهيئة الأمّم المتحدّة ذنب في كل هذه الحروب والمشاكل أم الدول الأعضاء من خلال السياسيين والزعماء

الذين يسيطرون على زمام الحكم فيها ومن كان يدعمّهم بالمال والسلاح؟

لا شك أن للأمّم المتحدة نواقص لكنّها تأتي إلى مكان المجاعة بعد ظهورها لتطعم الجياع، وتأتي إلى مناطق الحرب بعد إندلاعها لتخفف من آلام الجرحى وإغاثة اللاجئين وإيوائهم والفصل بقواتها بين الجيوش المتطاحنة. إن الهيئة الأممية ليست حكومة عالمية مسؤولة على حلّ مشاكل سكان المعمورة؛ بل هي عبارة عن جمعية دولية تتحرك في المجال المرسوم لها وتقوم بما يطلب منها الأعضاء فقط، حتى عندما تتوصل الهيئة إلى قرارات لحسم النزاع وحلّ المشكلة قد تعارض بعض الدول في مجلس الأمن بإستعمال حقّ النقض Veto ؛ كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية مرارا، بصفة خاصة، لصالح إسرائيل، وفعل الغرب، بصفة عامّة، لصالح روديسيا، زمبابوي حاليا، وجنوب إفريقيا في العهد العنصري. بصفة عامّة تقبل كثير من الدول القرارات الأممية عندما تكون لصالحها أو لصالح أحد الدول الموالية لها وترفضها عندما تكون غير ذلك كما هو الحال في الشرق الأوسط.

هل الخلل في هيئة الأمّم المتحدة أم في نظامها أم في الدول التي تختار منها ما يناسبها فقط؟ مهما وجه للأمّم المتحدة من نقد قد قدمت الكثير في مجالات عديدة، فتبلورت في عهدها عدّة مبادئ دولية كمبدء تصفية الإستعمار (8) حيث تحررت أكثر من 130 دولة من العالم الثالث، ومبدأ سيادة الدولة على مواردها وثراوتها الطبيعية (9) مما سهل قبول تأميمات ممتلكات الدول الغربية في الدول النامية، وساهمت الهيئة في القضاء على التفرقة العنصرية في رودسيا وجنوب إفريقيا، وشاركت إلى حدّ كبير في وضع

إتفاقية قانون البحار لعام 1982 التي شاركت فيها معظم دول العالم. كما تدافع على المحيط لحماية البحار وغيرها والمحافظة على التراث العالمي للإنسانية جمعاء، ومحو الأمية من خلال هيئة الأمّم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، وتقوم بمجهودات معتبرة في مساعدة الدول الصحراوية على مقاومة زحف التصحر إلى جانب تنشيط التنمية الإقتصادية للدول النامية من خلال برامج الأمّم المتحدة للتنمية UNDP، وهيئة الأمّم المتحدة للتنمية الإقتصادية ONUDI، ومؤتمر الأمّم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، وهيئة الأغذية والزراعة FAO، والمساهمة في برامج إغاثة الأطفال UNICEF، والقضاء على الأمراض المختلفة كمرض الجدري من خلال هيئة الصحة العالمية WHO، كما قامت بدور كبير في تقنين وتطوير القانون الدولي من خلال لجنة القانون الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامّة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي ومن خلال المعاهدات الدولية بصفة عامّة.

تعديل ميثاق هيئة الأمّم المتحدة

إن دول الأحلاف المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كانت الرئيسية في وضع ميثاق الأمّم المتحدة وهي القوية آنذاك ومازالت حتى الآن، فأعطت لنفسها وظيفة مجلس الأمن لمراقبة السلم العالمي وحق النقض ليكون الحل والربط بيدها. قبلت معظم الدول المشاركة في وضع الميثاق هذا الحقّ على مضض، لأنّ دول الأحلاف إشترطته لإنشاء المنظمة (10) وكان أمل هذه الدول الرافضة له أن يزول هذا الحقّ مع مرور الزمن؛ وقال وفد نيوزيلندا New Zealand:

«كان من المفروض أن يضاف إلى أو يوضع مع هذا المبدأ طيفة تعديله» (11).

ومؤيدا لحقّ النقد قال وينستون تشارشل Winston Churche ll رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية:

«... تهدف إتفاقية يالتة Yalta، عام 1945، إلى التفرقة بين الأصغر والأكبر قوة... وهناك فرق بين كبير وصغير وبين القوي والضعيف في العالم...» (12)

ترى الدول الغربية الدائمة في مجلس الأمن أن وزنها في السياسة الدولية وقوتها الإقتصادية والعسكرية تسهل لها حفظ السلم والأمن الدوليين أحسن من غيرها، وردا على هذا المفهوم قال وزير خارجية البيرو Peru:

«عندما نحن القوات الصغيرة نتحارب، ستوقفنا القوات العظمى. لكن إذا أو عندما تختصم القوات العظمى، حينئذ الله معنا...». (13)

في قمة كولومبو (سري لانكا) لدول عدم الإنحياز قدمت ليبيا قرارا يقضي بألغاء حقّ النقض، ونقدت في ذلك القرار تسلط الدول الكبرى من خلال مجلس الأمن، وإستعمالها لحقّ النقض قضى على هيبة الأمّم المتحدة وأهمية قراراتها اتجاه المجتمع الدولي، وأكدّ القرار أن السلم والأمن هما مسؤولية دولية تتطلب المشاركة الفعّالة لكلّ دول وشعوب العالم من خلال القرارات الأمّمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وكان هدف القرار هو تعديل ميثاق الأمّم المتحدّة بغرض حماية مصالح دول عدم الإنحياز والوصول إلى طموحاتها وذلك من أجل تطبيق مبدأ المساواة بين كل أعضاء الأمّم المتحدّة. (14)

هناك قرارات أخرى متواضعة تعمل على تغيير هيكلي في عدد الأعضاء غير الدائميين في مجلس الأمن بإرتفاع عددهم ليتناسب مع زيادة العضوية في هيئة الأمّم المتحدّة، وهناك أيضا من يقترح مراجعة الميثاق أو تعديله. إن فكرة تعديل الميثاق قديمة قدم الميثاق نفسه حيث تنص المادّة 108 منه على ما يلي:

«التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمّم المتحدّة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامّة وصدق عليها ثلثا أعضاء الأمّم المتحدّة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائميين وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة».

تشمل عادّة المواثيق المهمّة كميثاق هيئة الأمّم المتحدّة على نصوص لتعديلها. لكن المشكلة هنا هي في إيجاد الوسيلة أو الآلية للحفاظ على قوة الهيئة الأمّمية من جهة وعلى حقوق كل أعضاءها من جهة أخرى. حسب المادّتين 108 و 109 يمكن تعديل ميثاق الأمّم المتحدّة بأجرائين: يتم الإجراء الأول بخطوتين: الخطورة الأولى هي الحصول على ثلثي أعضاء الجمعية العامّة أو عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمّم المتحدّة لإعادّة النظر في الميثاق، والخطوة الثانية هي لا يصبح التعديل ساري المفعول إلاّ بعد المصادقة عليه من طرف ثلثي جميع أعضاء الأمّم المتحدّة من بينهم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفقا لأوضاعهم الدستورية. والإجراء الثاني هو طلب التعديل يكون من 9 أعضاء مجلس الأمن من بينهم الأعضاء الدائمين.

في عام 1963 وتحت ضغط الدول الجديدة في الأمّم المتحدّة تبنت الجمعية العامّة تعديلات لزيادة حجم المجلس الإقتصادي والإجتماعي من 18 إلى 27 عضو وزيادة حجم مجلس الأمن من 11 إلى 15 عضو وتعديل في المادّة 27 من الميثاق لتقتضي 9 أصوات إيجابية بدلا من 7 لتبنّي قرار مجلس الأمن، وقد أصبحت هذه التعديلات سارية المفعول منذ عام 1965 (15).

بما أن حقّ النقض جاء مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية لصالح دول الأحلاف المنتصرة حيث كانت الظروف الإقتصادية والسياسية مختلفة تماما، والآن بعد تغيير هذه الظروف وزيادة عدد الأعضاء الجدد بأكثر من 130 دولة في الأمّم المتحدّة بحيث أصبحت، هي الأغلبية الساحقة في الهيئة تطلب أخذ مصالحها بعين الإعتبار، وإن كان هناك تغيير في نشاطات الأمّم المتحدّة لصالحها إلى حدّ ما (16)، إلاّ أنّ هذا التغيير لا يكفي في نظرها لأنّ نصف الكرة الجنوبي لازال يعاني من الجوع.

لقد إقترحت بعض الدول من العالم الثالث أخيرا توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بممثلين عن المناطق الغير المثلة فيه الأن كأميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. لكن الولايات المتحدة الأميركية ترى أن العضوية الدائمة في مجلس الأمن مرتبطة بالقوة الإقتصادية والعسكرية حتى يكون لها نفوذ في السياسة الدولية ويحسب لها حساب.

إن فشل الأمّم المتحدّة ليس فشلها لوحدها؛ لأنها منظمة دول ولا تكون إلاّ كما تكون الدول الأعضاء. لا شك أن لها نواقص في عملها، وغالبا ما يكون ذلك بسبب بعض الدول سواء بتكتلها ضدّ بعضها البعض أو بإستعمال حقّ النقض. لكن وجودها أفضل من عدمه وإلغاءها ليس لصالح أية دولة وخاصة دول العالم الثالث بعد سقوط الكتلة الشرقية الذي أدّى إلى إضعاف توازن القوى وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأميركية الدولة القوية الوحيدة في الميدان وأصبح العالم الثالث في وضع أضعف بكثير مما كان عليه من قبل حتى وضعه الإقتصادي والسياسي لا يسمح لها بالمطالبة بتعديلات في الميثاق بما لا يرضي الغرب. إن الدول النامية تختلف عن الغرب في أولوياتها وطموحاتها وظهر هذا الخلاف في مجال تطور القانون الدولي والقانون الإقتصادي الدولي وتقسيم القطب الجنوبي (17) وإستغلال قاع البحار والمحيطات وإستعمال الفضاء إلخ.، ولا تحل مثل هذه القضايا بالطرق الثنائية خارج المنظمة بل هي في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من الدول، ومن هنا تظهر أهمية الأمّم المتحدة.

إن زيادة عدد الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن بمصر ونيجيريا عن إفريقيا وبالبرازيل والأرجنتين عن أمريكا الجنوبية وبالهند واليابان عن آسيا زائد ألمانيا وإيطاليا كما تطالب هذه الدول لا تحل مشاكل الأمّم المتحدة ولا مشاكل الشعوب البائسة ببقاء إمتياز حق النقض وبدون إحترام الأعضاء للمبادئ التي تقوم عليها فلسفة الأمّم المتحدة، لأنّ السبب الأول لفشل الهيئة في مسيرتها هو عدم إحترام هذه المبادئ من طرف بعض الدول.

المراجع

1 - علي صادق أبو هيف، «القانون الدولي العام»، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، سنة 1975، ص. 663.

2 - نفس المرجع.

3 - BENJAMIN B. FERENCZ, (Porceedings of the 77th Annual Law, Washington, D.C. April 14-6- Meetings", Am.Soc. of Int 1983, PP. 191-212.

4 - The federal Republic of Germany, Doc. Cim., Sieger and Co. Boun-Vienna, Zürich, P.11.

5 - Articl 2 of the Charter of the United Nations.

6 - إن الدول العربية التي وافقت ووقعت على إعلان هيئة الأمم المتحدة عام 1945 هي: مصر والعراق وسوريا والسعودية ولبنان.

7 - JAQUES LEPRETTE, "Refléxion sur le Concept d'Efficacité Unies", Hague Academy of International dans le Système de Nation Law, Martinus Nijhoff publishers, 1986 P. 368.

8 - في عام 1962 صدر القرار رقم 1803 يتعلق بالسيادة الإقتصادية وضمن السيادة الدائمة للدول على مواردها وثراواتها الطبيعية.

10 - Goodrich, Hambro and Simons, "Charter of the United Nations", Columbia, USA, P.639.

11 - Ibid.

12 - The federal Republic of Germany, op, cit. P.15.

13 - N.P.JAIN, "Un Charter in a changing World Situation", I.J.I.L., Vol 18, 1978, P.287.

14 - Ibid.

15 - Goodrich, hambro and Simons, op, cit. P.642.

16 - SADOK BELAID, "Les Transformations du Rôle des Nations

Unies dans le Contrôle de l'Ordre Economique Mondial", Hague Academy of Int, L., Martinus Nijoff Publishers, 1986, P. 324.

17 - أنظر د. طيبي بن علي، «هل القطب الجنوبي ملكية مشتركة للإنسانية جمعاء»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، الجزء 34، رقم 1، 1996، ص. 180-168.